جـامعــة قـاصـــــــدي مرباح – ورقــلة–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص : مالية و بنوك

من اعداد الطالبة : بورنان أميرة كوثر

بعنـــــــــوان :

ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في BADR خلال الفترة (2014-2015)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :

امام اللجنة المكونة من السادة :

استاذ/ زوزي محمد (استاذ بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة –) مشرفا

السنة الجامعية : 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير
تخصص : مالية و بنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير
تخصص : مالية و بنوك

ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في BADR خلال الفترة (2014-2015)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :

امام اللجنة المكونة من السادة :

استاذ/ زوزي محمد (استاذ بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة –) مشرفا

السنة الجامعية : 2016/2015

الإهداء

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى أحلى عطور الورد في العطر التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي ،إلى نبع الحنان الفياض أمي الغالية " حفظها الله.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لنا دربنا ،إلى الذي تحمل كبد الحياة لنصل نحن ،إلى الذي أعطانا من سنين عمره أبي

الحنون حفظه الله.

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من علموني علم الحياة إلى إخوتي كل باسمه

إلى كتاكيت العائلة "زين التاج- أرياء- جوري- بشير

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء والأصحاب

الى كل عمال ديوان الترقية و التسيير العقاري وكالة النزلة الكل باسمه و أخص بالذكر

(عرعار كوثر)

إلى كل زملاء دفعة بنوك ومالية2016

إلى كل من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم أساتذتي الكرام

كلمة شكر

قال الله تعالى

"فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون".....

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

و اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير الامتنان ،نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير

والاحترام للأستاذ المشرف

"زوزي محمد "على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشرافية.

وشكر خاص لأوليائنا على تربيتنا ،و تأديبنا ،وتعليمنا ،راجين من الله عز و جل أن يحفظهم جميعهم

وأن يجعلهم قرة عين لنا.

إلى كل موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية بـ تقرت وأخص

وإلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والتوجيه.

كما نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو من بعيد،وكل من كان له الفضل.

ملخص البحث :

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية ، ذلك لمساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ، فهو المصدر الرئيسي للغذاء وإشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية ،كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية ،ويوفر المواد الأولية الزراعية ،ومن ثمة يعمل على تحقيق الرفاهية وهذه المحطة النهائية للتنمية الشاملة ،ونظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية قمنا بدراسة جزء صغير من قطاع الفلاحة .

الكلمات المفتاحية :

التنمية الفلاحية ، القرض الفلاحي ، قطاع الفلاحي ، التمويل الفلاحي

Résumé :

Le secteur agricole des secteurs stratégiques et Vonsumma, qui contribuent très efficacement dans le processus de développement, afin de contribuer à répondre aux besoins alimentaires de la population, est la principale source de nourriture et de satisfaire beaucoup de désirs de Vonsummation, comme une grande portée pour l'exploitation de la main-d'oeuvre et de résorber le chômage endémique dans les zones rurales, et fournit des matières premières agricole, et il ya du travail à réaliser la prospérité et cette dernière étape de développement global, et en raison de son importance pour le développement économique nous avons étudié un petit secteur de l'agriculture.

Mots clés : le développement agricole , crédit Agricole, financement agricole, Le secteur agricole.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
اهداء	III
شكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول الجانب النظري للدراسة	01
المبحث : الإطار المفاهيمي للدراسة	03
المبحث : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع-.....	14
الـفـــــــصـــــــل الثـــــــانـــي الجانب التطبيقي لدراسة	21
. المبحث الأول : منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة.....	21
المبحث الثاني : تحليل و تفسير و مناقشة النتائج المتوصل إليها.....	23
حاتمة العامة	41
المصادر و المراجع.....	46
الملاحق.....	50
الفهرس	55

قائمة الجداول :

الرقم	الـعـــــنوان	الصفحة
1	عدد حسابات الوكالة لسنة 2014_2015	32
2	ايرادت بنك BADR خلال سنة 2014_2015.....	32

مقـــدمـــة

المقدمة:

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الاقتصادية، وبما أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد إلى جانب المحروقات، فإن تمويل هذا القطع يعد من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها.

وقد عرف هذا القطاع تطورا تنظيميا معتبرا سواء من حيث القوانين أو الهياكل وقد تم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي بصورة عامة وتبعا لمتطلبات التطورات السياسية،الاجتماعية، وحتى الثقافية في ظل عملية التنمية الشاملة، وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم القطاع الفلاحي من اجل إعادة الاعتبار له و زيادة مردوديته بفعل حسن استغلال كل الإمكانيات المتاحة بدءا بتجربة الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي لسنة 1962 إضافة إلى قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية الصادرة في ديسمبر1987 وخاصة قانون الثورة الزراعية والذي يمثل مضمونه تأميم وتوزيع وسائل الإنتاج الزراعية وتجديد التقنيات الزراعية والجدير بالذكر أن الدولة مازالت تحاول جاهدة للنهوض بهذا القطاع.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مساهمت البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر؟
2. ما هي أهم الشروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بالجزائر؟
3. ما هي أنواع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات

- مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة قامت الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
- أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي.
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.

أسباب اختيار الموضوع:

- إزالة الغموض عن كيفية تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الفلاحي.
- الاهتمام المتزايد بالموضوع في الآونة الأخيرة.
- القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق هذا إلا بتضافر باقي القطاعات الأخرى منها الجهاز المصرفي.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه.
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

- التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به.
- التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
- المساهمة والاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات بالجزائر.

تقسيمات البحث وشموليته:

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول الجانب النظري للدراسة والذي يتضمن القطاع الفلاحي من خلال مفهومه وأهميته وطبيعته إضافة إلى مشاكل نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي وشروط نجاحه وأخيرا تم التطرق إلى سياسات التمويل المصرفي الفلاحي في الجزائر.

كما اتبعنا منهج دراسة الحالة بالنسبة للدراسة التطبيقية في الفصل الثاني والتي أجريت في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

وسنختم هذا البحث بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج والتوصيات والآفاق.

الفصـــــل الأول

الجانب النظري للدارسة

تمهيد :

يتميز القطاع الفلاحي في جميع البلدان بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والثائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل حتى يلعب الائتمان دورا محفزا في انتعاش هذا القطاع و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتمويل الفلاحي فكان تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: سياسة التمويل الفلاحي.

الفرع الأول: ماهية الائتمان الفلاحي.

مفهوم الائتمان الفلاحي:

الائتمان الفلاحي أسلوب قيم بحيث يعود بمردودية مميزة للنشاط، ويضمن استمراريته وذلك بالرفع من القدرة الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك يعد الائتمان عنصر فعال للإنجاز وأساسي لمتابعة خطوات الإنجاز والمراقبة، حيث يمكن بالمقابل أن يكون عنصر معيق ومعطل ولذلك يجب أن يكون الائتمان ملما بكل المشاكل المطروحة في القطاع الفلاحي وهذا لضمان مردودية أفضل.1

وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.2

الائتمان الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.3

أهمية التمويل الفلاحي.

- ❖ للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، ويؤدي الائتمان الفلاحي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى

[1] بن سمينة دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، (1990-2000)**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
[2] مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر
[3] بونوة شعيب ويودال علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص 135.

معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.[1]

❖ للائتمان الفلاحي دور فعال في التنمية وذلك بإنتاجيته وربحه الوفير ولا يكون الائتمان الفلاحي مربح ومنتج إلا إذا كان موظف تبعا للتقنيات المكيفة للمحيط الريفي، ولذلك يجب أن نكيف الائتمان دائما بميزات خاصة بالقطاع وهذا يعتبر الشرط الأول الذي يعطي ميزة فعالة للقرض، عن استعمال الائتمان يجب أن يؤدي بالضرورة إلى تطور المعرفة الاقتصادية والسياسية لمستعملي الائتمان ولذلك يجب أن نلفت الانتباه إلى:

- تحسين القابلية للمنافسة مثال ذلك: استعمال آلات الحلب (يمكن تقليص اليد العاملة واقتصاد وقت العمل).
- تطوير طرق الاستغلال (الهدف الأساسي هو تقليص أقصى للتكاليف لتخفيض أسعار العائد وربح السوق مثال ذلك: تربية الدواجن البيوض في بطاريات، استعمال ارش المحوري، طريقة التقطير لاقتصاد الماء...الخ.
- رفع الإنتاج بإدخال مضاربة جديدة مثال ذلك:إنتاج مكبر زراعي بلاستيكي، وهذا يتطلب تمويل ضخم في هذه الحالة الفلاحين يتوجهون إلى البنك لطلب قرض طويل أو متوسط الأجل.
- احتياط ضد التغيرات السداسية والسنوية للمصاريف والإيرادات مثال ذلك: حالة إنتاج المحاصيل (المصاريف تبدأ في شهر أكتوبر بتهيئة الأرض، شراء المزروعات، الأسمدة...، تسديد اليد العاملة تمتد لفترة 9 أشهر، استعمال المبيدات، وأخيرا المصاريف المتعلقة بالحصد، التخزين،

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص14.

توزيع المنتوج) ففي هذا المثال الفلاح يمول جزء من تكاليفه بمصاريفه الخاصة (تمويل ذاتي) أما الجزء الآخر مغطى بتمويل بنكي على شكل قرض موسمي.

- يتضمن متابعة النشاط مثال ذلك: يسمح بمتابعة استغلال القروض البنكية وذلك لتمكين بالنسبة للوارثين الذين يريدون إعادة تسيير أعمال المزرعة وشراء نصيب الوارثين الآخرين الذين يفضلون البيع من أجل التصفية.

طبيعة الائتمان الفلاحي:

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كعوامل البيولوجية والطبيعية وحجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.[1]
- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع فإن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

[1] مصطفي حسيني مصطفى رزاق، **دراسة التمويل الفلاحي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ورقلة، دفعة 2002-2003، ص07.

- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.[1]

الفرع الثاني: ضمانات ومخاطر الائتمان الفلاحي

الضمانات: تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة: كالعقارات، الأراضي، البناءات والسكنات الريفية...الخ وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها: التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد...).[2]

المخاطر:

من أبرز مخاطر الائتمان الفلاحي نذكر ما يلي:

- **طول الدورة الإنتاجية في الفلاحة:** فطول هذه الدورة ليست في صالح المؤسسة فهي تستلزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود بأكثر فائدة ممكنة.[3]
- **تعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر:** حيث أن الفلاح لا يمكنه التحكم فيها كالجفاف، سقوط الأمطار والآفات والحشرات، كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع وبالتالي عجزه عن التسديد ما عليه من أموال والتزامات لمدة ليست بالقصيرة.

[1] مصطفى حسيني مصطفى رزاق، المرجع نفسه، ص07-08.
[2] بن سمينة دلال، **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،، ص04.
[3] مصطفى حسيني مصطفى رزاق، مرجع سابق،ص25.

- **عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج**:حيث ارتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج وكذا السيطرة على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الحالي، وقد يتدفق العرض فينخفض السعر ولا حيلة للمزارع في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف وكيف يستطيع المزارع سداد التزاماته إذا انخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا.
- **إن التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين الائتمان:** ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل، لهذا نجد هذه المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كغيره من التمويلات وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات.
- **صعوبة فرض رقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي**:فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية استخدام القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية وفي نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض، لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض في أغراض استهلاكية.

الفرع الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

من أجل نجاح سياسة التمويل الفلاحي لابد من أن نراعي الشروط التالية:

- **التقليل قدر المستطاع من تكلفة القرض:** لأن الهدف من هذا القرض هو تشجيع المزارع على استخدام مثل هذه القروض للنهوض بإنتاجه الفلاحي.[1]
- **وضع خطط خاصة بعملية الاقتراض من طرف المؤسسات المقرضة:**وهذا لكي توضع فيها كل شروط الاقتراض حتى يستطيع جميع المزارعين حتى الصغار منهم الاستفادة من هذه القروض، وفي الوقت الذي تطلب فيه دون أية عرقلة حتى يتمكن المزارع من استخدام القروض في الوقت المناسب.
- **مراعاة الوفاء من طرف المزارعين اتجاه مؤسسات الاقتراض:**وهذا بإتباع أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق التسويق المنظم للمنتجات، ويتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة (ثلاجات) حيث أن وفاء المزارعين بالتزاماتهم في الوقت المحدد يشجع المؤسسات المالية من مواصلة عملها اتجاه مختلف المزارعين مهما كانت مستوياتهم ومناطق فلاحتهم.
- **تأمين محاصيل الزراعة لدى المؤسسات المختصة:** فهذه الأخيرة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية، ومن ثم يمكن للمؤسسات المقترضة أن تمول المزارعين دون أي أخطار على أموالهم وإن وجدت بعض الأخطار فتكون خفيفة.
- **تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة:** بحيث يجب فيها مراعاة احتياجات مختلف المناطق القادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين.
- **وجوب استخدام القروض الفلاحية المتاحة في الأغراض التي صرفت من أجلها:** فعلى مؤسسات التمويل أن تقوم بحملة إعلانية وتوعية للمزارعين في كيفية استخدام القروض الفلاحية واستثمار هذه

[1] مصطفى حسيني مصطفى رزاق، مرجع سابق، ص26-27.

الأموال على أحسن وجه حتى تعود هذه الأموال بالفائدة على المزارعين وعلى مؤسسات التمويل وأن لا تبقى مكتوفة الأيدي أمام ظاهرة استخدام جزء كبير من الأموال في أغراض استهلاكية ترفيهية لا علاقة لها بالإنتاج.

- **ضرورة اهتمام المؤسسات الممولة بالصناعة الزراعية:** فلا يخصص تقديم القروض الفلاحية فقط قصد تنمية القطاع، ولكن على هذه المؤسسات أن تخدم بطرق مباشرة أو غير مباشرة كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالزراعة لأن مثل هذه الصناعات لها أهميتها الخاصة في التنمية الفلاحية.
- **تهيئة المناخ:** لكي يكون للقرض فعالية لابد أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة دخل المزارع، إذا صاحبها الإتباع السليم للتسويق مع إعادة الطرق ووسائل النقل المناسبة أدى كل هذا إلى تحقيقا لوفاء وهذا هو الهدف من منح القروض.

المطلب الثاني: سياسات وأنواع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

الفرع الأول: سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

1- المرحلة الأولى (1962-1966):

في بداية هذه المرحلة تولي الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا إلى غاية سنة 1963 أين تولت الخزينة مهمة تمويله وقد تطلب الوضع إنشاء هيئة لتنظيم التمويل والتموين والإنتاج والتسويق فأنشئ الديوان للإصلاح الزراعي في مارس 1963 الذي سيطر على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية 1964 أين تولي تدعيمه البنك المركزي حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي600 مليون دج وفي ظل الديوان تميزت إجراءات التمويل بالتعقيد وطول المسار الذي يتبعه طلب التمويل وقد شكلت المبالغ الممنوحة وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي، أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية من التهميش في عمليات التمويل حيث أسندت مهمة تمويله للشركات الفلاحية

للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض.[1]

2- المرحلة الثانية (1966-1982):

أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلى عرقلة تطور القطاع الفلاحي لذا تم حل الديوان سنة 1966 وأسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للبنك الوطني الجزائري الذي وضع مقاييس جديدة لمنح ودراسة القروض.[2]

3- المرحلة الثالثة: (1983- 1986):

نتيجة للمشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي في المرحلة السابقة إضافة إلى التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتنظيم المزارع الاشتراكية، اتبعت بعملية إعادة هيكلة المؤسسات المالية وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تولى مهمة تمويل القطاع الفلاحي ابتداءا من سنة 1982 والذي اتبع سياسة جديدة في التمويل وعمل على اختصار الوقت في دراسة الملفات،إلا أن عمليات التمويل كانت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي فقد كانت مخططات التمويل التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين يتم اعتمادها مباشرة من طرف البنك كما سمح لمسيري المزارع الفلاحية بفتح حسابات جارية باسم المزارع الاشتراكية والسحب الفوري منها طيلة الموسم لتسديد نفقات الإنتاج، كما حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص أسعار الفائدة التي خفضت إلى 2% بالنسبة للقروض الموسمية و 3.5% بالنسبة للقروض الاستثمارية ولقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العمومي من 172 مليون دج خلال الموسم الفلاحي 83/82 إلى 824 مليون دج خلال الموسم 85/84 كما ارتفعت القروض الاستثمارية من 701 مليون دج سنة 1982 إلى 1836 مليون دج، وبهذه الإجراءات ساهم البنك في

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991،ص ؟؟

[2] Slimane Bedrani, L'agriculture Algérienne Depuis 1966, OPU, Alger, 1981, p.209.

التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في المراحل السابقة إلا انه لم يجد حلولا جذرية لها، حيث بقي يتخبط في مشكلة المالية القروض غير المسددة فلقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية استجابة لإرادة سياسية يخضع لها خضوعا مباشرا كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكن البنك من طلب الضمانات لكون الدولة هي التي تملك هذا القطاع وهي التي تضمنه، إلا أن قلة إدراك الفلاحين للإجراءات البنكية وصعوبة الإلمام بها إضافة إلى عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة أدى إلى استعمال القروض في غير الأوجه المخصصة لها وهذا ما أثر علىنسب تسديد القروض، حيث لم تبلغ نسبة تسديد القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العام خلال الموسم 86/85 سوى 24% من إجمالي القروض الممنوحة.[1]

الفرع الثاني: أنواع القروض الفلاحية.

يمكن تصنيف القروض الفلاحية حسب المعيار الزمني إلى ثلاثة أشكال:

- قرض فلاحي قصير الأجل.
- قرض فلاحي متوسط الأجل.
- قرض فلاحي طويل الأجل.[2]

ويشترط أن يتناسب مبلغ القرض مع احتياجات الفلاح وحجم المشروع وطاقة المؤسسة المالية، كما يتعين أن يندرج الهدف من القرض في إطار نشاط المؤسسة وسياستها سواء كان القرض ذو أجل قصيرة (12 شهرا) لتمويل السيولة اللازمة لشراء الآلات والمعدات للمشروع كما يجب تحديد نوع الضمانات المقدمة وقيمتها لتفادي مخاطر عدم السداد.

1- قرض فلاحي قصير الأجل.

[1] بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص55-56.
[2] بودية راضية، حيطة صابرينة، زكري يمينة، **القروض الفلاحية ومخاطر منحها**.

ويسمى قروض الاستغلال وتخص لتمويل الأصول المتداولة وبالضبط قيم الاستغلال ومدة القرض لا تتجاوز سنة واحدة ويمكن أن تتعدى في بعض الأحيان إلى سنتين، في القطاع الفلاحي هذا النوع من القروض يمول مخطط إنتاج نباتي وحيواني ونجد ضمن هذا النوع مايلي:

القرض الموسمي: يمنح في موسم دورة الإنتاج أو موسم دورة البيع أو في الموسمين بالتعاقب وذلك القرض يخص المؤسسات الذي لديها فارق كبير بين زمن مدخلاتها وزمن مخرجاتها مثال ذلك: مؤسسة تختص في صنعالطماطم لشراء يكون في فصل الطماطم وهذا بالنسبة للمادة الأولية لتقوم بتخزينه وتصنيعه ثم بيعه طوال السنة يسمح القرض الموسمي للمؤسسات والمزارع بوضع مقابل مصاريفهم الخاصة بالزرع، البدر... أو التصنيع والتخزين في انتظار توزيع منتجاتهم وهذا القرض الموسمي سيكون تماما معوض من الإيرادات المحققة للمشروع.

قرض التوظيف: يكون هذا النوع من القروض ساري المفعول بإحصاء وصل بأمر من المستفيد بالقرض، وهذا الوصل يكون سفتجة قابلة للتداول في السوق المالية وتحتوي هذه الورقة على رقم الحساب والبنك الذي يتم منه تسليم الورقة ليكون أكثر ضمان، حيث يتقدم الشخص الحامل للورقة المالية في تاريخ الاستحقاق للبنك ليقدم هذا الأخير المبلغ المكتوب، قرض التوظيف يعتبر قرض من نوع خاص يسمح لمزرعة تربية وشراء المواشي من أجل علفها لإعادة بيعها مثلا: فالخطر المحتمل من ذلك هو احتفاظه لمدة العملية لتقلبات أسعار اللحوم وإضافة إلى احتمال نسبة الوفيات التي تنتج عن الأمراض.

2- قرض فلاحي متوسط الأجل.

توجه القروض الفلاحية المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز استعمالها (7 سنوات) مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرض لخطر تجميد الأموال واحتمالات عدم التسديد من القروض متوسطة الأجل.

- **القروض القابلة للتعبئة:** نعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وذلك بالسماح بالحصول على سيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه وهو ما يسمح له من تقليل خطر تجميد الأموال.
- **القروض الغير القابلة للتعبئة:** بمعنى أن البنك لا يتوفر على إمكانية خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي لذا يكون مجبرا على انتظار سداد القروض وبذلك تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال وليس للبنك طريقة لتفاديها.

3- قرض فلاحي طويل الأجل.

توجد القروض طويلة الأجل التي تفوق في الغالب (7 سنوات) ويمكن أن تمتد أحيانا إلى (20 سنة) وهذا للاستثمارات التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة وتطول فيها مدة الاستثمار وقبل البدء في الحصول على إيراد عقارات ونظرا لطبيعة هذه القروض من حيث المبلغ الضخم و لمدة طويلة فهي موكلة لمؤسسات متخصصة تعتمد في تعبئة الأموال على مصادر خارجية وتتميز هذه القروض بدرجة عالية من المخاطر لذلك تلجأ هذه المؤسسات في الاشتراك في تمويل واحد بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في منحها.

الفرع الثالث: مجالات التمويل الفلاحي.

إن مجالات الاستثمار في الفلاحة تعتبر محدودة وتقليدية من حيث أنها لم يطرأ عليها تغييرا كبيرا مقارنة بالصناعة ويمكن تحديد المجلات التي فيها الاستثمار في أكثر من مدخل نقتصر على ذكر أهمها:

1- **المدخل المحاسبي:** وتكون مجالات الاستثمار فيه بإسقاط الكلف على مكونات القطاع كما يلي: الأرض، البناءات والمعدات، الآلات والمخزن، وبما انه بهمل ؟؟مكونات شكل مراكز الكلفة الرئيسية لبعض الوحدات كاليد العاملة والمواشي فإننا نعتقد أن هذا التصنيف بعيدا من أن يتماشى مع القطاع الفلاحي أو على الأقل مع قسم كبير من الإنتاجية.

2- **مدخل فرع الإنتاج:** وفيه يتم تحديد مجالات الاستثمار استنادا إلى التقسيم الشائع لفروع الفلاحي فرع الإنتاج النباتي يشمل محاصيل الحقول الكبيرة الخضر والبقول الجافة والفواكه الحليب...الخ، فهذا التصنيف أكثر ملائمة في نظر بعض الاقتصاديين للنشاط الفلاحي من حيث انه يساعد على توزيع الاستثمارات وربطها بأنواع الإنتاج المراد تطويرها وهذا ما يستجيب لمتطلبات التخطيط الشامل ويسمح بإقامة علاقة مالية بين الاستثمارات المنفذة والإنجازات المادية المحققة التي كثيرا ما يصعب الوصول إليها بسبب قلة تجزئة الاستثمارات على المستوى المالي.

3- **المدخل الاقتصادي:** ويتم فيها الاعتماد على مفهوم عناصر الإنتاج في تحديد مجالات الاستثمار فتظهر على النحو التالي:

وسائل العمل: وتشمل الأدوات التي يستعملها العامل للقيام بعملية الإنتاج ولا تدخل في المنتوج.

قوة العمل: وتتمثل في العنصر البشري بما لديه من طاقة عضلية وفكرية وخبرات.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة حيث قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب فخصصنا المطلب الأول للدراسات العربية والمطلب الثاني للدراسات الأجنبية أما المطلب الثالث فخصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول:الدراسات العربية.

1. **بن سمينة دلال بعنوان: سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر وهي عبارة عن مداخلة**

تهدف هذه المداخلة إلى عرض سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات المتتالية للوقوف على مشاكل نظام التمويل ثم تقدم البدائل التمويلية الممكنة.

من نتائج الدراسة:

- العمل على استكمال الإصلاحات المصرفية وتحرير النشاط المصرفي والمالي حتى يكتسب فعالية أكبر ويساهم بدرجة أكبر في تمويل الاستثمار الحقيقي.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل بما يسمح للفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب.
- الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة.
- وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان.

2. **دراسة وليد حمدي باشا السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010/2000).**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار السياسات المتبعة في البنك وتقييم دورها من خلال معرفة حجم وأثر القروض المقدمة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الحديثة والعلاقة بين السياسة التمويلية والسياسة الائتمانية المتبعة في القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. والتعرف على اتجاهات السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية باختلاف أنواع القروض الممنوحة وكفاءة سياسة تحصيلها لما لها من دور أساسي في الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وضمان ديمومتها.

من نتائج هذه الدراسة:

توصي الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول علة القرض كما توصي أيضا بتحسين الكفاءة الإدارية للبنك وذلك يخلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية لبنك وتوفير الكوادر الفنية الماهرة المزيد من الاهتمام بالمزارع الصغيرة التقليدية من خلال توسيع قاعدة فئات القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤسسة المالية الوحيدة المسئولة عن تمويل السياسة الزراعية في البلدان لذا فإن تطور أساليبه وباستمرار وفق أحدث الطرق والوسائل وزيادة رأس مال هدفه من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقه لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام.

3. عياش خديجة سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر.

تتمحور إشكالية البحث حول إلى أي مدى يمكن لسياسة التنموية في القطاع الفلاحي أن تساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري؟

أتبع المنهج الوصفي في دراسة الموضوع وقام بدارسة المخطط الوطني في الفترة 2000-2007.

نتائج الدراسة:

- تحسن الموقف الدولي نحو الجزائر وهذا من خلال المشاركة الفعلية في المحافل الدولية منها التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كذلك إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا يعني عودة الجزائر إلى الساحة الدولية.
- واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد لخدمة الاقتصاد الوطني شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع وعدم ترك السوق الوطنية حكرا على المنتجات المستوردة أو المصدرة من قبل المستثمرين الأجانب لجعل السوق الوطنية موطنا لها في ظل تحطيم بنية القطاع الفلاحي.
- لم يكن هناك تأثير على مستوى الإنتاج رغم التزايد في عدد الإطارات وذلك لعدة أسباب منها:
  - الطابع النظري لتكوين مما لا يسمح بإدماج إطارات بوسط الفلاحين.
  - تعاملهم مع الفلاحين بأسلوب الأمر والنهي وعدم أخذ خبرتهم الميدانية الطويلة بعين الاعتبار.

- انحراف الإطارات المتخرجة نحو المهام الإدارية بعيدا عن مواقع الإنتاج المباشرة وتسربها نحو القطاعات الأكثر ربحية.

4. فاطمة الزهراء تيرس، القروض الفلاحية كأسلوب لترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

تتمحور إشكالية هذا البحث: ما مدى مساهمة القروض الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي؟

نتائج الدراسة:

الفلاحة أحد الثروات الطبيعية غير المستعملة من طرف الحكومة الجزائرية.

القطاع الفلاحي يستطيع أن يساهم في الدخل الوطني وبشكل كبير وتحسين الأمن الغذائي الذي بدوره يحقق التنمية الشاملة.

القروض الفلاحية تعتبر الأسلوب الأمثل لحل مشاكل كثيرة يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري.

يمكن أن تكون عبء أو تكلفة بالنسبة للدولة إذا لم تستغل للغرض المطلوب وإذا لم تكن هناك رقابة كافية من طرف البنوك وبالتالي يمكن القول هناك هدر للمال العام.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

BouammarBoualem Le dévloppement agricole dans les régions sahariennes (Etude de cas de la région de Ourgla et de la région de Biskra 2006-2008).

تتمحور إشكالية البحث حول: ما مدى نجاعة التمويل الفلاحي في المناطق الصحراوية؟

نتائج الدراسة:

- إن فشل عمليات التنمية الزراعية في المناطق لصحراوية يرجع إلى سوء انجاز البرامج التنموية في هذه المنطقة.

- المقاومة الداخلية للوسط الواحاتي هي التي تحدد آثار الاستدمار في دائرة الإنتاج الزراعي.

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

- **أوجه التشابه :**

1. تطرقت الدراسات السابقة والدراسة الحالية الى اهمية القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمة هذا القطاع في الدخل الوطني.
2. محاولة إيجاد حلول لتنمية القطاع الفلاحي ،وتوعية الجيل الحالي بأهميته في الاقتصاد الوطني.

- **أوجه الإختلاف :**

1. كان عنصر الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة من خلال مكان إجراء التربص وكذا زمن الدراسة.
2. تمثل لب دراستنا في التطرق الى دور القطاع المصرفي في تنمية الفلاحية ،أما الدراسات السابقة فتطرقت الى التنمية الفلاحية بصفة عامة.

خلاصة الفصل :

من خلال مما سبق يتضح أن للقروض أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ، و للقرض الفلاحي دورا هام في تطوير الفلاحة و تنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة إلا أن هذا الدور متوقف على إجراءات و تدابير منحه و الأهداف التي يستهدفها و كذا الهياكل و الأجهزة التي تتولى تنفيذ سياسته حيث أنها تأثر بشكل كبير على الفعالية المطلوبة منه ، إلى جانب ذلك يسجل وجود مؤسسة متخصصة في تمويل هذا القطاع و زيادة الاهتمام به.

الفصـــل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث و المتمثلة في الفصل السابق سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع و ذلك بإجراء دراسة ميدانية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول: منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك عمومي أنشأ مرسوم الرئاسي رقم 106/82 الصادر في 13 مارس 1982 و الذي عدل بمرسوم 85/84 المؤرخ في 30 أفريل 1985 و قد أنشأ من أجل تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي و ذلك بإعادة هيكلت 140 وكالة للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة و كيفية اختيار مجتمع الدراسة و العينة المدروسة.

الفرع الأول: المنهج المتبع و مصادر المعلومات.

1. **المنهجية المتبعة:**

من أجل الوصول إلى هدف الموضوع والإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها سيتم الاعتماد على منهجين الأول المنهج الوصفي لعملية تمويل القطاع الفلاحي لتوضيح سياسة التوصيل الفعال في الموضوع أما الثاني المنهج التجريبي حيث تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقرت كأداة فعالة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث.

2. **مصادر معلومات الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين من المعلومات:

مصادر أولية :من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع ثم اللجوء إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقرت، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

مصادر ثانوية :تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب،الرسائل الجامعية، المداخلات، المقالات، المجلات، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية.

الفرع الثاني: المجتمع و عينة الدراسة.

1. مجتمع الدراسة.

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة كما رأينا من قبل فإن البحث مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي إذ إن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار هذا الإشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لها وكذلك لتوافر معلومات عليها.

2. عينة الدراسة.

تتمثل عينة الدراسة في بنك واحد وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقرت.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

من أجل معالجة موضوع الدراسة الميدانية تم الاعتماد على المقابلة الشخصية حيث تفيد المقابلة الشخصية في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع موظفي البنك عن كيفية التمويل الفلاحي ،كما تتيح لنا هذه الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وتسمح بمعرفة الواقع الميداني عن القطاع الفلاحي .

المبحث الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

بعد أن وضحنا في المبحث السابق الطريقة المتبعة في الدراسة من اختيار للعينة وتحديد للمتغيرات وكذا الأدوات

المستخدمة في الدراسة بالإضافة إلى الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى الجانب النظري للدراسة.

سوف نتناول في هذا المبحث إلى تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني والتطبيقي، حيث سنوضح في مطلبه الأول عرض نتائج الدراسة، أما في مطلبه الثاني فسنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج التي توصلنا لها في المطلب الأول.

المطلب الأول: مراحل منح قروض فلاحية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

إضافة إلى الشروط الخاصة بالراغب في الاستفادة من القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في الفئة المؤهلة للاستفادة من القرض، لا يؤهل للاستفادة من القرض إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة، تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الفلاحية من طرف الوكالة فيما يلي:

1. إعداد و تقديم الملف:

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية و الفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب القرض الفلاحي من الوثائق التالية:

الوثائق الإدارية: و المتمثلة في:

- طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه.
- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية.

الوثائق الجبائية و المحاسبية: تتمثل فيما يلي:

- الميزانيات المالية لثلاث سنوات على الأقل.
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات على الأقل.

الوثائق المالية و التقنية: تتمثل فيما يلي:

- الدراسة التقنية والاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالإضافة إلى بطاقة الفلاح.

2. دراسة القرض:

دراسة الملف: بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأ، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا، ويتطلب هذا التحليل استعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانيات المالية وحساب بعض النسب المالية.

المقابلة والمعاينة :يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم :المدير وموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

3. الفصل في الملف المقدم :

يقوم المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به ، وحول

جدوى المشروع، ويمكنه بالتعاون مع المعني بالأمر (المستثمر) القيام بالتعديلات و التصليحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلا للاستفادة من قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تفصل اللجنة التقنية بناءا على الملف المقدم ويكون قرارها موضوع محضر كتابي يمضي عليه مدير المصالح الفلاحية، في حالة قبول الملف من طرف اللجنة التقنية، تسلم وثيقة إذن بمنح القرض لصالح العميل، ويستدعى المستفيد من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية، للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.

تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح القرض ويرسل الملف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص، من أجل التكفل بها في حالة رفض الملف من طرف اللجنة ترسل استدعاء للمعني بذلك في نفس الآجال عن طرق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وذلك لتقديم أسباب الرفض.

بالنسبة للملف المقبول ينفد صاحبه عند إنجاز المشروع بالمقاييس التي يجب الالتزام بها حسب ما هو مقرر في دفتر الشروط، كما تحدد مهلة الإنجاز، سواء كان ذلك على عدة مراحل أو في مرحلة واحدة حسب الاتفاق، وفي كل الأحوال تحرر شهادة إنجاز الأعمال حسب رقم العملية.

4. **دراسة الضمانات.**

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقرت.

- **الضمانات الشخصية** :تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:

– **الكفالة**: ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.

– **الضمان الاحتياطي**: وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

- **الضمانات العينية**: ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويل للملكية، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية وهي:

-**الرهن الحيازي**: وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

أ. **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات**: ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل كما في دراستنا هذه، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

ب. **رهن البضائع**: يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من اجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي:

*أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.

*أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.

*أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

ت. **الرهن الحيازي للمحل التجاري**: يقبل البنك أيضا شهرة محل المنشاة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

- **الرهن العقاري**: هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه، وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها.

5. **تحديد المخاطر** :بناء على التحاليل السابقة لملف القرض وبالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك.

6. الاستفادة من القرض:

بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بإنجاز أعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط ويمكن إنجاز أعماله بطريقتين:

أ. الإنجاز عن طريق متعامل اقتصادي:

في هذه الحالة يثبت المستثمر أن الأعمال تم إنجازها عن طريق المتعامل الاقتصادي، وذلك بإظهار فاتورة التجار التي يحررها المتعامل الاقتصادي للمستثمر، ويتم تحرير شهادة تثبت أن الأعمال أنجزت وفق المواصفات التقنية المتفق عليها في دفتر الأعباء الموقع من طرف المستثمر، يمضي على صحة العملية رئيس القسم الفرعي للفلاحة بعد التحقيق الميداني للأعوان المكلفين بمراقبة الإنجاز، وهذه الشهادة المحررة بإنجاز العملية لغرض التسديد للمتعامل الاقتصادي.إضافة إلى كل ما سبق لإنجاز الأشغال يجب إدراج ضمن الملف شهادة تثبت مصدر المنتوج

ب _تقديم القرض من البنك:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص في عمليات الدفع بعنوان القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية،

على أساس قرار منح القرض ودفتر الشروط المتناسب معه، وبالنظر لوضعيات الأشغال أو فواتير الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بالخدمة المؤداة من قبل الموردين. ويقوم البنك بعملية الدفع المشار إليها سابقا لفائدة المستفيد، بأجل أقصاه خمسة عشرة يوما، ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المؤشرة بالخدمة المؤداة، الدفع يكون على شكل شيكات محررة من طرف البنك لصالح البائع أو المورد .وبانتهاء المستفيد من كل الأعمال تحرر شهادة نهاية الأشغال يقوم العميل بدفع مبلغ القرض على حسب الاتفاق مع البنك.

المطلب الثاني : دراسة إحصائية حول عملية التمويل في منطقة ورقلة

تعتبر دائرة تقرت من اكبر المناطق الفلاحية وذلك لغناها بالموارد المائية والأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي حيث يغلب على النشاط الفلاحي للبلدية طابع زراعة النخيل وهذا لطبيعة المنطقة(صحراوية) إذ يعتبر أهم نشاط مميز للمنطقة.

الفرع الأول : أهم المؤشرات التنمية في القطاع الفلاحي للمنطقة

1. المعطيات العامة :

✓ **المساحات :**

المساحة الصالحة للزراعة 21.026 هكتار

المراعي الصحراوية 4.750.000 هكتار

المساحة الإجمالية 4.758.026 هكتار

✓ **الموارد المائية :**

عدد الآبار 804 وحدة

القدرة المجندة 26.198 لتر في الثانية

✓ **عدد المستثمرات الفلاحية 27.734**

الخاصة: 26.080

المستثمرات الفلاحية الجماعية : 41

المستثمرات الفلاحية الفردية : 747

المربون بدون ارض فلاحية : 757

المستثمرات المستغلة من طرف المؤسسات العمومية : 07

عدد الفلاحين المستغلين والمستغلين المشتركين: 37908

2. استغلال الأراضي الزراعية

✓ **زراعة النخيل:**

المساحة المغروسة 183.000 هكتار

عدد النخيل الإجمالي 2.069.000 نخلة

عدد النخيل المنتجة 1.712.000نخلة

	المساحة المزروعة (هكتار)	الانتاج (القنطار)
المحاصيل	920	15.900
الخضروات	2645	238.00
الأعلاف	2078	260.00
المجموع	5643	513.900

3. **الإنتاج الحيواني :**

✓ التعداد :

الأبقار 663 رأس .

الأغنام 102.00 رأس

الماعز 122.000 رأس

الإبل 23.000 رأس

تربية الدواجن 238.000 وحدة.

✓ الإنتاج الحيواني :

اللحوم الحمراء :18.00 قنطار

اللحوم البيضاء: 2.700 قنطار

الحليب : 10.300.000 لتر

البيض : 864.000 وحدة

✓ **نتائج القروض إلى غاية 2015/12/31**

عدد الملفات المقدمة إلى اللجنة التقنية : 4.519

عدد الملفات المقبولة : 4.390

عدد الملفات المرفوضة : 129

✓ **القيمة المالية للاستثمارات** :

- القيمة الإجمالية للاستثمارات: 1.400 مليون دج
- مساهمة صندوق القرض : 904 ملبون دج
- قروض البنك : 196 مليون دج
- التمويل الذاتي : 300 مليون دج

✓ **الانجازات المالية:**

- القيمة الإجمالية للاستثمارات 937 مليون دج

- مساهمة صندوق القرض 707 مليون دج
- قروض البنك 72 مليون دج
- التمويل الذاتي 158 مليون دج

✓ **أهم الإنجازات الميدانية:**

- غرس النخيل 2358 هكتار.
- تعبئة الموارد المائية 03 أبار.
- انجاز أحواض تخزين المياه 5924 م^3
- السقي بالتقطير 330 هكتار.
- شبكة السقي 621.000 متر طولي
- تنظيف الخنادق 217.000 متر طولي.
- فتح خنادق جديدة 124.000 متر طولي.
- دعم ثروة تربية الإبل 6.500 رأس.

✓ **اثر البرامج التنموية على التشغيل:**

- مناصب الشغل عن طريق القرض الفلاحي للمستثمرة الفلاحية 7406 منصب
- عدد الوحدات المصغرة لفائدة الإطارات الفلاحية العاطلة عن العمل 125.

الفرع الثاني: تطور الودائع لدى الوكالة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية تعرفنا على عدد الحسابات الموجودة في الوكالة وتطورات الودائع الموجودة فيها كما يلي:

عدد حسابات الوكالة لسنة 2014_2015

الحسابات	2014		2015		التطور %	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
حسابات بالدينار للتجار والفلاحين	4800	49.49	54.36	51.45	636	13.25
حسابات بالدينار الخاصة بالعمال	1580	16.29	1610	15.23	30	1.89
حسابات الدفاتر بفائدة	390	4.02	418	3.95	28	7.17
حسابات الدفاتر بدون فائدة	97	1	97	0.91	0	0
حسابات العملة الصعبة	2830	29.18	3004	28.43	174	6.14
المجموع	9697	100	10565	100	868	8.95

ايرادت بنك BADR خلال سنة 2014_2015

السنة / الإيرادات	2014	النسبة	2015	النسبة
القطاع الفلاحي	429	1.73	9706	7.95
القطاع غير فيلاحي	24222	97.98	228103	92.05
المجموع	24721	100	247809	100

التحليل :

من خلال الإحصائيات المقدمة في المعطيات العامة المميزة مؤشرات التنمية في منطقة تقرت لاحظنا أن المساحة الصالحة للزراعة غير كافية بالنسبة للمستثمرات (21.026 ÷ 27.734 = 0.75 هـ/ للمستثمر) أي 0.75 هكتار للمستثمر و هذا يؤكد صغر المستثمر و هذا يؤكد صغر المستثمرات الذي يؤدي إلى ضعف دخل لفلاح و هذا يوجب تدخل الدولة ، على العكس الموارد المائية التي تعتبر متوفرة (21.026 ÷ 26.198 = 0.80 لتر في الثانية لكل هكتار) لكن توفر الموارد المائية لا يعني أن المستثمرات تستفيد منها و ذلك لاستعمالها أساليب تقليدية ، و للاستفادة من هذه الموارد ينبغي عصرنة نظام السقي باستعمال أساليب التقطير ، الرش المحوري ..الخ أما بالنسبة لاستغلال الأراضي الزراعية في حالة زراعة النخيل لاحظنا قلة النخيل المنتجة مقارنة بالعدد الإجمالي (2.069.000-1712.000=357.000 نخلة) ي أن 357.000 نخلة غير منتجة و هو عدد كبير من يعود إلى أن أغلب النخيل قديمة و أمال العناية بها ضعيفة .

أما فيما يخص عدد رؤوس الأبقار قليل جدا مقارنة بالأصناف الأخرى ، وهذا لخصوصية المنطقة (صحراوية) ،

أضف إلى ذلك أن نسبة إنتاج الحليب و كذلك بالنسبة لإنتاج البيض

و فيما يتعلق بنتائج قروض البنك لاحظنا أن تعدد الملفات المقبولة للقرض 4.390 معتبر مقارنة بالمرفوضة و هذا ما يبرز دور البنك حيث وصلت نسبة الانجازات المالية للمستثمرات تمثل (1.400/937= 0.66 أي 66"%)و من هذا يظهر ن هناك متابعة للانجاز و يظهر هذا من خلال انجازات ميدانية.

و لاحظنا أن برامج التنموية قد كان لها أثار خاصة و يظهر هذا من خلال مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع (7406 منصب) عن طريق البنك.

بالمقارنة من خلال الجدول الأولي تضح لنا أن الحسابات المدونة بالدنانير للتجارة و الفلاحين قد تطورت من سنة 2014 حيث كانت النسبة تمثل 49.49 % إلى 51.45 % إلى سنة 2015 و ذلك راجع فتح الفلاحين المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال كما لوحظ تطور إجمالي حسابات الوكالة حيث قدرت حسابات الدفاتر بالفائدة ب 7.17 % أما الدفاتر بدون فائدة فلم تلقى أي تطور ذلك راجع لعد مردوديته أم حسابات التجار الفلاحين بالدينار ، 13.25 %كنسبة تطور خلال سنة و هي مرسلة للارتفاع مع استمرار برنامج الدعم الفلاحي .

أما فيما يخص المقارنة بين سنة 2014 و 2015 فان إيرادات الوكالة و الموضحة من خلال الجدول (02) لا تزال تعتمد على قطاع الفلاحين إذا قدرت سنة 2014 الإيرادات من القطع غير الفلاحي بنسبة 97.98% من مجموع إيرادات الوكالة بينما قدرت ايرادت القطع الفلاحي ب 1.73% أما في سنة 2015 فنشهد نمو ملحوظ للإيرادات من القطاع الفلاحي حيث تطورت إلى 7.95% و ذلك راجع إلى برنامج الدعم الفلاحي الذي نشط القطاع الفلاحي مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع و انخفاض إيرادات البنك من القطاع الغير فلاحي إلى نسبة 92.05% بعدما كانت تقارب ال 97.98% بعدما كانت تقارب ال97.98% سنة 2014.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل لاحظنا القروض الممنوحة ن طرف البنك كان له أثار خاصة في تحقيق البرامج التنموية و يظهر ذلك من خلال مناصب الشغل التي ساهمت في خلقها .

كما لاحظنا أن حسابات الفلاحين قد تطورت و ذلك راجع إلى فتح الفلاحين المستفيدين من القرض الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال و هي مرسلة للارتفاع مع استمرار منح القروض الفلاحية .

أما فيما يخص إيرادات الوكالة فالملاحظ أنها لا تزال تعتمد على قطاع غير الفلاحين أي أن الإيرادات من القطاع غير الفلاحي أكبر من إيرادات القطاع الفلاحي و مع ذلك نشاهد نمو ملحوظ للإيرادات من القطاع الفلاحي حيث تطورت تطور ملحوظ و ذلك راجع إلى تسهيل منح القروض الفلاحية التي نشطت القطاع الفلاحي مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع و انخفاض إيرادات البنك من القطاع الغير فلاحي .

الخاتمـــة العامـة

الخاتمة :

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات، ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال، وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الاستقلال، ثم تلتها الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرة الفلاحية في منتصف الثمانينات، لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة.

ولأن القطاع الفلاحي عرف كل هذه الإصلاحات فكذلك الجهاز التمويلي الذي اتسم في الأول بمركزية شديدة وتعقد إجراءاتها من طرف الخزينة وكذا الشركات الفلاحية الاحتياطية والديوان الوطني للإصلاح الزراعي والبنك الوطني الجزائري إلى غاية إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضاف إلى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

بالرغم من السياسات المنتهجة والإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني بالخصوص القطاع الفلاحي في السبعينيات والثمانينيات أبقى هذا القطاع دون تحقيق المردودية المنتظرة منه ومن جهة أخرى الملاحظ أن السياسة الفلاحية في عجز واسترداد دائم للمدخلات الفلاحية، التي تركت البلاد دائما في وضعية التبعية الغذائية وذلك راجع لضعف مستويات التكنولوجيا وضعف الإنتاجية ونقص الموارد المالية فكانت بذلك دائما الأهداف المرجوة لم تحقق في الخطط إلا بنسبة ضعيفة وهذا سواء من الصناعة الغذائية أو الاستيراد بالإضافة إلى فشل الاصلاحات الزراعية التي ركدت بالقطاع فمثلا منح المسؤولية لغير صاحبها واسناد مسؤوليات أخرى للمختصين بعيدة كل

البعد عن القطاع وقلة اليد العاملة الشابة وعدم وجود تحفيزات في القطاع الفلاحي مما جعل أناس يتركونه ويتجهون إلى قطاعات أخرى بحثا عن العمل والأجر الذي يلبي حاجاته.

أيضا من بين الاصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي في ميدان التمويل فتح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفتح صناديق جديدة كالصندوق الوطني للضبطوالتنمية الفلاحية (FNRDA) والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لم يلاحظ فيها تخطيط محكم ولا برامج استثمارية ذات استراتيجية متينة ولكن بالعكس مبنية على اقتراحات وأرقام في غالب الأحيان لم تبلغ الأهداف المسطرة.

بهذه الأسباب ولأسباب أخرى كثيرة لم تخدم مؤسسات تمويل القطاع الفلاحي بالشكل الذي يتطلبه هذا الأخير وتأخرها في دعم الانتاج الفلاحي وقد ترجم ذلك ببطء وثقل إجراءات التمويل بسبب التخوف من عدم استرداد القروض نظرا لخصوصية القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى لهذا فإن الفعالية المنتظرة من مؤسسات التمويل لا يمكن أن تكون حقيقية إذا اقتصر الجانب التنظيمي فحسب لتمويل الفلاحة ما لم يكن مرفق بسياسة تمويلية خاصة بهذا القطاع انطلاقا من:

- ✓ توفير وسائل الإنجاز اللازمة التي يجب أن تكيف مع الطاقة الاستغلالية للاستثمارات.
- ✓ يجب أن تعنى سياسة التمويل بالمقام الأول بتحديد المسؤولية المالية لجميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (الدولة، البنوك، الوحدات الاقتصادية، صناديق التعاون الفلاحي...)

وفي المقام الثاني يجب أن يندمج النظام المالي على طول عملية التنمية كجزء أساسي من الأهداف سواء في مستوى ظهور البرامج واعداد المشاريع أو في مستوى تحقيق الاستثمارات وإنشاء التجهيزات والمتابعة والانتاج كما أنه ليس هناك سياسة واضحة مكيفة للأسعار لتشجيع الفلاحة والعاملين بها بسبب:

- ✓ وجود قيود بيروقراطية تعترض الفلاحين.
- ✓ عدم وجود تدعيم كافي للقطاع بالمدخلات الأخرى.

وهكذا فإن لإشكالية تنمية القطاع الفلاحي لا يمكن أن تختصر في أعمال التجهيز فحسب بل لتعزيز المسؤوليات المحلية والمهنية حتى تكون الاجراءات التمويلية هادفة وفعالة لتقدم القطاع ودفع عملية التنمية الفلاحية بشكل خاص وتطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام.

اختبار الفرضيات :

1. شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية..الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات أخيرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
2. لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية
3. يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها : قرض في إطار التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته طويلة ومتوسطة المدى، إضافة إلى قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

النتائج العامة للدراسة :

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
2. يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.
3. إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

الاقتراحات والتوصيات:

حتى يؤدي البنك دو ره في التنمية الفلاحية عليه أن يتخذ بعض الإجراءات التي تهيئ أرضية تتلاءم ومتطلبات السوق ومنها:

- ✓ تشجيع الزراعة بكافة الطرق مثل الملتقيات، الدورات الإرشادية، الإشهارات،.... الخ
- ✓ البحث عن محيط جديد للاستثمار الزراعي.
- ✓ تحضير المحيط الريفي للزراعة الصناعية التي تقوم على أسس علمية.
- ✓ الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لأنها مفتاح النجاح بالدرجة الأولى وذلك بتكوين الإطارات.... الخ
- ✓ اكتساب مهارة في تحضير وإعطاء المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للفلاحين لمساعدتهم في وضع إستراتيجية أنشطتهم ومنه اتخاذ القرارات.
- ✓ توعية الفلاحين المتعاملين مع الصندوق بإعطائهم دروس تتناول مجال عملهم.
- ✓ العمل على تطوير الإمكانيات من أجهزة تكنولوجية إلى العمل على تكوين إطارات عاملة فنية.
- ✓ ضرورة وجود نظام معلوماتي جد محكم نجد أن توفر المعلومات أساسي في مثل هذا النوع من الاستثمارات، واهم ما يمكن فعله هو إنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعتها، وذلك من اجل السيطرة التامة على معطيات التسيير.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل من الإلمام بجوانب هذا الموضوع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- بن سمينة دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، (1990-2000)**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
- بن سمينة دلال، **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- بودية راضية، حيطة صابرينة، زكري يمينة، **القروض الفلاحية ومخاطر منحها**.
- بونوة شعيب ويودال علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة.
- محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.
- مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- مصطفي حسيني مصطفى رزاق، **دراسة التمويل الفلاحي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ورقلة، دفعة 2002-2003.
- عياش خديجة،**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر.
- دراسة وليد حمدي باشا،**السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري**، (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010/2000).

ثانيا : باللغةالاجنبية

- Slimane Bedrani, L’agriculture Algérienne Depuis 1966, OPU,
- Alger, 1981.
- BouammarBoualem Le dévloppement agricole dans les régions sahariennes (Etude de cas de la région de Ourgla et de la région de Biskra 2006-2008).

الملاحـــق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بطاقة امضاء
FICHE DE SIGNATURE

SIEGE : ..... مركز :

Date d'ouverture تاريخ التسجيل	N° de compte رقم الحساب

TITULAIRE المستفيد	Signature الامضاء
NOM : ..... اللقب :	
PRENOMS : ..... الاسم :	

PROFESSION : ..... المهنة :

ADRESSE FISCALE : ..... عنوان الجبائي :

ADRESSE COURRIER : ..... عنوان البريد :

N° PIECE D'IDENTITE : ..... رقم بطاقة التعريف :

DATE ET LIEU DE NAISSANCE : ..... تاريخ ومكان الولادة :

NATIONALITE : ..... الجنسية : TEL. : ..... الهاتف :

MANDATAIRE المفوض	Signature الامضاء
M : ..... السيد :	
DATE : ..... تاريخ :	
M : ..... السيد :	
DATE : ..... تاريخ :	
M : ..... السيد :	
DATE : ..... تاريخ :	
M : ..... السيد :	
DATE : ..... تاريخ :	

Réf. : CA 10 / CA 10 Bis / ARCH. 15 Ans

(Noter Instructions et Contentieux au Verso)

Dossier .....

.....

.....

.....

Compte n° |_____|_____|_____|

Nous soussignés (raison sociale) .....

.....

.....

.....

.....

Représenté par (nom, prénoms, qualité) .....

.....

.....

.....

Numéro, lieu, date d'inscription au Registre du Commerce (un extrait vous sera remis par nos soins) .....

.....

.....

Siège Social (ou adresse fiscale) .....

.....

.....

Autre adresse (courrier) .....

.....

.....

N° de téléphone .....

Documents (remis, à remettre : statuts, journaux d'annonces legales, etc... .....

.....

.....

.....

pour les besoins de notre exploitation (1)

.....

prions la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir nous ouvrir un compte courant sur ses livres.

Pour la facilité de nos relations commerciales, toutes les opérations que nous traiterons avec la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** seront faites sous la dénomination.

.....

.....

Nous tenons à spécifier qu'en ce qui concerne ce compte, notre intention est de créer entre nous et la **BANQUE DE**

ملف .....

.....

.....

.....

حساب رقم |_____|_____|_____|

نحن الموقعون أسفله (ذكر التسمية الاجتماعية للشركة)

.....

.....

.....

.....

الممثلة من لدن (اللقب، الاسم والصفة) .....

.....

.....

.....

رقم ومكان وتاريخ القيد بالسجل التجاري (وسيتم تقديم نسخة من طرفنا)

.....

.....

مقر الشركة (أو العنوان الجبائي) .....

.....

.....

عناوين أخرى (البريد) .....

.....

.....

رقم الهاتف .....

الوثائق (التي سلمت والتي ستسلم : القانون الاساسي، منشورات الاعلانات الشرعية ... الخ .) .....

.....

.....

.....

من أجل احتياجات مؤسستنا (1)

.....

نرجو من **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** أن يفتح لنا حسابا جاريا في سجلاته.

ولتسهيل علاقاتنا التجارية، فان كان كل العمليات التي سنجريها مع **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ستكون تحت اسم

.....

.....

.....

ونؤكد فيما يتعلق بهذا الحساب أن نيتنا هي أحداث حساب جار بيننا وبين **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، تترتب عليه كل

L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL un compte courant produisant tous les effets juridiques du compte courant. Il est notamment expressément entendu qu'au cas de dénonciation ou de clôture du compte, pour quelque cause que ce soit, vous aurez le droit de virer au débit de ce compte tous les effets échus ou non échus en votre possession et portant notre signature à quelque titre que ce soit. Ce compte étant purement commercial, nous nous engageons à n'y faire porter que des opérations se ratachant exclusivement à notre exploitation (1) .....

.....

Nous nous engageons également à comprendre dans nos déclarations fiscales des recettes provenant de l'exercice de notre profession, le montant des intérêts dont le compte-courant ouvert à notre nom pourra être productif en notre faveur.

En conséquence, et conformément à l'article 105 du Code Algérien des valeurs mobilières, les intérêts ne doivent pas supporter l'impôt prévu par les articles 57 et suivants du même Code.

Nous dégageons la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de toute responsabilité à cet égard. et nous nous engageons à prendre à notre charge, le cas échéant, tout droit, double droit ou amendes quelconques que le fisc se croirait en droit de réclamer de ce fait.

A .....

Le .....

(1) Indiquer : commerciale, ou industrielle, ou agricole, ou minière. Formule n° 302 non timbrée.

المفاعيل الشرعية الخاصة بالحساب الجاري . ومن المتفق عليه أن في حالة الغاء أو غلق الحساب لاي سبب كان، يكون لكم الحق في التحويل الى هذا الحساب مبالغ كل أوراق المعاملة التجارية التي تكون في حوزتكم سواء منها ما حان وقتها أو ما لم يحن وتكون موقعة من طرفي مهما كان نوعها.

وحيث أن لهذا الحساب طابع تجاري بحت. فانني ألتزم بأن لا أجري فيه سوى العمليات التي لها علاقة بمؤسستي (1).

.....

كما ألتزم بادراج المحصولات الواردة من ممارسة مهنتي ضمن التصريحات الجبائية . ومبلغ الفوائد الناتجة لي عن الحساب الجاري المفتوح باسمنا .

وعليه، فانه طبقا للمادة 105 من القانون الجزائري للقيم الغير العقارية، فان الفوائد لا تطبق عليها الضريبة المنصوص عليها في المادة 57 وما بعدها من نفس القانون.

وأتعهد بأن لا أحمل **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** أي مسؤولية في هذا الصدد . وألتزم بتحمل كل الحقوق أو غيرها من الزوائد التي قد تطالبني بها ادارة المغارم.

في .....

يوم .....

(1) ذكر : تجارية أو صناعية أو فلاحية أو منجمية ، وثيقة رقم 302 غير مختومة .

كل المفاعيل الشرعية الخاصة بالحساب الجاري. ومن المتفق عليه أن في حالة الغاء أو غلق الحساب لأي سبب كان، يكون لكم الحق في التحويل الى هذا الحساب مبالغ كل أوراق المعاملة التجارية التي تكون في حوزتكم سواء منها ما حان وقتها أو ما لم يحن، وتكون موقعة من طرفي مهما كان وعها. وحيث أن لهذا الحساب طابع تجاري بحت فاننا نَلتزم بان لا نجري فيه سوى العمليات التي لها علاقة بمؤسستا (1)

.....

كما التزم بادراج المحصولات الواردة من ممارسة مهنتي ضمن التصريحات الجبائية.

ومبلغ الفوائد الناتجة لنا عن الحساب الجاري المفتوح باسمنا.

وعليه، فانه طبقا للمادة 105 من القانون الجزائري للقيم الغير العقارية، فان الفوائد لا تطبق عليها الضريبة المنصوص عليها في المادة 56 و ما بعدها من نفس القانون.

ونتعهد بان لا نحمل بنك **الفلاحة والتنمية الريفية** أي مسؤولية في هذا الصدد. ونلتزم بتحمل كل الحقوق أو غيرها من الزوائد التي قد تطالبنا بها ادارة المغارم.

في .....

يوم .....

RURAL un compte-courant produisant tous les effets juridiques du compte-courant. Il est notamment expressément entendu qu'au cas de dénonciation ou de clôture du compte, pour quelque cause que ce soit, vous aurez le droit de virer au débit de ce compte tous les effets échus ou non échus en votre possession, et portant ma signature à quelque titre que ce soit.

Ce compte étant purement commercial, je m'engage à n'y faire porter que les opérations se rattachant à mon exploitation (1)

.....

Je m'engage également à comprendre dans mes déclarations fiscales des recettes provenant de l'exercice de ma profession, le montant des intérêts dont le compte-courant ouvert à mon nom pourra être productif en ma faveur.

En conséquence, et conformément à l'article 105 du Code Algérien des valeurs mobilières, les intérêts ne doivent pas supporter l'impôt prévu par les articles 56 et suivants du même Code.

Je dégage la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de toute responsabilité à cet égard, et m'engage à prendre à ma charge, le cas échéant, tous droit double droit ou amendes quelconques que le fisc se croirait en droit de réclamer de ce fait.

A.....

Le.....

(1) Indiquer : commerciale, ou industrielle, ou agricole, ou minière.

Formule n° 301 non timbrée.

Imp. BADR - Alger

(1) ذكر : تجارية أو صناعية أو فلاحية أو منجمية وثيقة رقم 301 غير مختومة

Dossier .....

.....

.....

.....

Compte n° | | | | | | | | | | | |

Je soussigné (nom et prénom - la femme mariée indique le nom et le prénom du mari suivis de ses nom et prénoms de jeune fille)

.....

.....

.....

.....

agissant (en mon nom personnel) ou (en qualité de président, trésorier, etc... de l'Association ..... ou autre personne morale désirant ouvrir le compte) .....

.....

.....

.....

.....

.....

Date et lieu de naissance (1) .....

.....

.....

Nationalité (1) .....

Profession (1) .....

.....

Adresse fiscale .....

.....

.....

Autre adresse (courrier) .....

.....

.....

N° de téléphone .....

Pièce d'identité présentée (nature, numéro, date, lieu, autorité l'ayant délivrée) .....

.....

.....

.....

Documents (2) remis, à remettre : statuts, journaux de publications, pouvoirs, etc...) .....

.....

.....

ملف .....

.....

.....

.....

.....

حساب رقم | | | | | | | | | | | |

أنى الموقع اسفله (اللقب والاسم، المرأة المتزوجة تذكر لقب واسم زوجها متبعين بلقبها واسمها قبل الزواج)

.....

.....

.....

.....

المتصرف (باسمي الشخصي)أو (بصفتي رئيسا أو أميـن مـال ،،، الخ . للجمعيـة ،،، أو أي شخص معنـوي آخـر يرغب في فتح حساب) .....

.....

.....

.....

.....

.....

تاريخ ومكان الولادة (1) .....

.....

.....

الجنسية (1) .....

المهنـة (1) .....

.....

العنوان الجبائي .....

.....

.....

عناوين أخرى (البريد) .....

.....

.....

رقم الهاتف .....

بطاقة التعـريف المقدمـة (نوعها، رقمها، تاريخها، مكـان تسليمها، السلطة التي سلمتها) .....

.....

.....

.....

الوثائق (2) (التي سلمت والتي ستسلم : القانون الاساسي منشورات الاعلانـات الشرعية، الفويضات ،،، الخ .)

.....

.....

Dossier.....

.....

.....

Compte n° | | | | | |

Je soussigné (nom et prénoms).....

.....

.....

Date et lieu de naissance.....

.....

.....

Nationalité.....

Profession.....

.....

Numéro, lieu, date d'inscription au Registre du Commerce (un extrait vous en sera fourni par mes soins), ...

.....

.....

Adresse fiscale.....

.....

.....

Autre adresse (courrier) .....

.....

.....

N° de téléphone.....

Pièce d'identité présentée (nature, numéro, date, lieu, autorité l'ayant délivrée) .....

.....

.....

.....

pour les besoins de mon exploitation (1).....

.....

prie la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir lui ouvrir un compte courant sur ses livres.

Pour la facilité de mes relations commerciales, toutes les opérations que je traiterai avec la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** seront faites sous la dénomination .....

.....

.....

Je tiens à spécifier qu'en ce qui concerne ce compte, mon intention est de créer entre moi et la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT**

ف .....

.....

.....

حساب رقم | | | | | |

أني الموقع أسفله (اللقب والاسم) .....

.....

.....

تاريخ ومكان الولادة .....

.....

.....

الجنسية .....

المهنة .....

.....

رقم ومكان وتاريخ القيد بالسجل التجاري (سيتم تقديم نسخة من ذلك من طرفي) .....

.....

.....

العنوان الجبائي .....

.....

.....

عناوين أخرى (البريد) .....

.....

.....

رقم الهاتف .....

بطاقة التعريف المقدمة (نوعها، رقمها، تاريخها، مكان تسليمها، السلطة التي سلمتها).....

.....

.....

.....

من أجل احتياجات مؤسستي (I) .....

.....

أرجو من بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يفتح لي حسابا جاريا في سجلاته .....

.....

.....

(I) ولتسهيل علاقتي التجارية فان كل العمليات التي سأجريها مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون باسم .....

.....

وأني أؤكد، فيما يتعلق بهذا الحساب، أن نيتي هي أحداث حساب جار بيني وبين بنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة، تترتب عليه

.....

.....

.....

prie la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir ouvrir un compte de chèques sur ses livres (à mon nom personnel) ou (au nom de ..... personne morale représentée)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Je déclare que je jouis de tous mes droits (1) et que (les femmes préciseront : je suis célibataire, ou mariée, ou divorcée, ou veuve) .....

.....

.....

Je m'engage à aviser la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de tout changement pouvant survenir dans les renseignements précités.

A .....

Le .....

.....

.....

.....

أرجو من **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ان يفتـح حسابا جاريا في سجلاته (باسمي الشخصي) أو (باسمم الشخصـيـة المعنوية الممثـلة)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وأعلن أنني أتمتع بكامل حقوقي (1) وتبـين المرأة حالتها : عازبة، متزوجة، مطلقة أو أرملة) .....

.....

.....

وأتعهد باطلاع **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** على كل تغيـير قـد يطرأ على المعلومات المذكورة أعلاه.

في .....

يـوم .....

(1) Personnes physiques seulement.
(2) Personnes morales.
Formule no 303 non timbrée.

Imprimerie BADR

(1) الاشخاص فقط
(2) الشخصية المعنوية ،
وثيقة رقم 303 غير مختومة ،

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 د.ج س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN COMPTE COURANT BANCAIRE

Je soussigne

☐ **PERSONNE PHYSIQUE NON COMMERÇANT**

M/Mme/Melle :.....

Ne (e)le :.....

Fils (fille) de :.....et de : .....

N° de l'acte de naissance :.....

Pièce d'identité :.....N° :..... ..... Délivrée le...../...../.....par.....

Profession :.....

Adresse :.....

N Tél :.....N° Mobile :.....E.Mail :.....

☐ **PERSONNE MORALE NON COMMERÇANT**

Nom ou raison sociale :.....

Représentée Par M. Mme/Mlle.....

Né (e) le :...../ ..... / ..... À .....

Fils ou fille de ..... et de .....

N° de l'acte de naissance :.....

Pièce d'identité :.....N° :..... ..... Délivrée le...../...../.....par.....

Adresse personnelle:.....

Agrément / autorisation N° ..... Délivrée le...../...../.....par.....

Siege social .....

N.I.S N° .....

N Tél :.....N° Mobile :.....E-Mail :.....

Certifie exacte les informations indiquées ci-dessus *Signature du demandeur*

A TOUGGOURT 944 Le ..... / ...../ 2016

الفهرس

الفهرس :

الفـــهـــــرس	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة	01
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	03
المطلب الأول: سياسة التمويل الفلاحي.	03
الفرع الأول: ماهية الائتمان الفلاحي.	03
الفرع الثاني: ضمانات ومخاطر الائتمان الفلاحي.....	06
الفرع الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.....	07
المطلب الثاني: سياسات وأنواع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر.....	09
الفرع الأول: سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر.....	09
الفرع الثاني: أنواع القروض الفلاحية.....	11
الفرع الثالث: مجالات التمويل الفلاحي.....	13
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–.....	14
المطلب الأول:الدراسات العربية.	14
دراسة بن سمينة دلال.....	14
دراسة وليد حمدي باشا.....	15

دراسة عياش خديجة.....	16
فاطمة الزهراء تيرس.....	16
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	17
Boualem Bouammar	17
المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	19
الـفـــــــصـــــــل الثـــــــانـــي الجانب التطبيقي لدراسة	21
المبحث الأول : منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة	21
المطلب الأول : طريقة الدراسة.....	21
الفرع الأول : المنهج المتبع و مصادر المعلومات	21
الفرع الثاني : المجتمع و عينة الدراسة	22
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة.....	22
المبحث الثاني : تحليل و تفسير و مناقشة النتائج المتوصل إليها.....	23
المطلب الأول : مراحل منح قروض فلاحية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....	23
المطلب الثاني : دراسة إحصائية حول عملية التمويل في منطقة ورقلة	28
الفرع الأول : أهم المؤشرات التنمية في القطاع الفلاحي للمنطقة	28
الفرع الثاني : تطور الودائع لدى الوكالة	32
خاتمة العامة :.....	36
المصادر و المراجع.....	44
الملاحق	51
الفهرس.....	53